

امتحان الدورة العادية الأولى في مادة:**تقنيات تسيير البورصة**

السؤال الأول (08): قامت إحدى الشركات المدرجة في البورصة بطرح أسهمها للاكتتاب العام بسعر 1000 ون للسهم الواحد وهو نفسه القيمة الاسمية، بعد إقفال الاكتتاب كان الطلب على هذا السهم كما يلي:

المكتب	عدد الأسهم المكتتبة
A	2000
B	1500
C	2000
D	3000
E	2500
E	1000

المطلوب:

- بين الفرق بين الاكتتاب العام والاكتتاب الخاص؟
- أحسب عدد الأسهم التي يحصل عليها كل مكتب، علما أن عدد الأسهم المصدرة هو 9000 سهم؟
- في إحدى جلسات التداول كان السعر الافتتاحي لهذا السهم 98 ون، وتجمعت عليه أوامر شراء قدرها 5000 سهم، بينما كانت مجموع أوامر البيع عليه 6700 سهم، ما هو الاتجاه الذي سيأخذه سعر هذا السهم؟
- من خلال المقارنة ما بين القيمة الاسمية لهذا السهم وقيمه السوقية هل تنصح بشراء هذا السهم؟
- كيف تؤثر وضعية الورقة المالية في السوق الثانوي على وضعيتها في السوق الأولي؟

السؤال الثاني (08): تجمعت الأوامر التالية لدى أحد وسطاء البورصة يوم 21 جانفي 2026 حول السهم X :

الأمر	نوعه	سعر التنفيذ	مدة الصلاحية
شراء 100 ورقة من السهم X؛			
شراء 200 ورقة من السهم X بـ 100 ون؛			
بيع 300 ورقة من السهم X بـ 110 ون؛			
بيع 150 ورقة من السهم X بـ 115 ون خلال الأسبوع؛			
شراء 200 ورقة من السهم X بـ 99 ون خلال الشهر.			

المطلوب:

- حدد نوع كل أمر وبين السعر الذي ينفذ به ومدة صلاحيته باستخدام الجدول؟
- حدد اتجاه تغير سعر هذه الورقة وفقا للمعطيات المتوفرة؟
- بين الفرق بين أوامر الشراء وصفقات الشراء؟
- كيف يمكن للوسطاء الماليين المساهمة في تخفيض تكاليف الصفقات في بورصة الأوراق المالية؟

التمرين الثالث (04): أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ حال وجوده:

- 1- تلعب سندات الخزينة العامة دورا هاما في تنشيط بورصة الجزائر
- 2- المشتقات المالية أدوات مالية هامة لرفع الأموال من السوق للشركات الباحثة عن التمويل.
- 3- تتبع بورصة الجزائر آلية التسعير المستمر للأسهم المدرجة فيها.
- 4- القيمة السوقية للورقة المالية تقترب من قيمتها العادلة ولا يمكن أن تكون أكبر منها.

التصحيح النموذجي لامتحان الدورة العادية الأولى في مادة:تقنيات تسيير البورصة**الجواب الأول (08):**

- الفرق بين الاكتتاب العام والاكتتاب الخاص هو أن الاكتتاب العام موجه لمستثمرين غير محددين بينما الاكتتاب الخاص يكون موجه لمستثمرين محددين. (1)
 - من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب العام كان 9000 سهم، في حين أسفرت عملية الاكتتاب عن طلب 12000 سهم، كما أن سعر الاكتتاب محدد وهو 1000 ون وبالتالي نتبع طريقة النسبة والتناسب (1)، حيث يحصل كل مكتتب على النسبة التالية من الأسهم المطلوبة وتحسب كما يلي:
- الأسهم المخصصة لكل مكتتب = عدد الأسهم المصدرة / عدد الأسهم المكتتب فيها (0.5)
- الأسهم المخصصة لكل مكتتب = $12000/9000$
- أي كل مكتتب يحصل على 0.75 % من الأسهم التي اكتتب فيها. (0.5)

المكتتب	عدد الأسهم المكتتبه	عدد الأسهم المخصصة
A	2000	1500 (0.25)
B	1500	1125 (0.25)
C	2000	1500 (0.25)
D	3000	2250 (0.25)
E	2500	1875 (0.25)
E	1000	750 (0.25)
المجموع	12000	9000

- من خلال أوامر الشراء والبيع المجمعة على هذا السهم نلاحظ أن الطلب عليه أقل من العرض وبالتالي فإن سعره السوقى سوف يتجه للانخفاض عن سعره الافتتاحي. (1)
- لا يمكن الاعتماد على القيمة الاسمية لهذا السهم من أجل اتخاذ قرار حول الشراء، لأن القيمة الاسمية للسهم ثابتة ولا تعبر عن وضعية الشركة أو الورقة المالية في البورصة. (1.5)
- نشاط الورقة المالية في السوق الثانوي يؤدي إلى زيادة الطلب عليها عند أي إصدارات جديدة في السوق الأولي، والعكس صحيح. (01)

السؤال الثاني(08):

- تحديد نوع كل أمر والسعر الذي ينفذ به ومدة صلاحيته:

الأمر	نوعه	سعر التنفيذ	مدة الصلاحية
شراء 100 ورقة من السهم x؛	أمر شراء بسعر السوق (0.5)	أقل سعر ممكن في السوق يوم 21 جانفي (0.25)	يوم واحد وهو 21 جانفي (0.25)
شراء 200 ورقة من السهم x بـ 100 ون؛	أمر شراء محدد لسعر التنفيذ (0.5)	100 ون أو سعر أقل منه (0.25)	يوم واحد وهو 21 جانفي (0.25)
بيع 300 ورقة من السهم x بـ 110 ون؛	أمر بيع محدد لسعر البيع (0.5)	110 ون أو سعر أعلى منه (0.25)	يوم واحد وهو 21 جانفي (0.25)
بيع 150 ورقة من السهم x بـ 115 ون خلال الأسبوع؛	أمر بيع محدد السعر ومحدد الفترة (0.5)	115 ون أو سعر أعلى منه (0.25)	لما تبقى من أيام الأسبوع (0.25)
شراء 200 ورقة من السهم x بـ 99 ون خلال الشهر.	أمر شراء محدد لسعر التنفيذ وفترة التنفيذ (0.5)	99 ون أو سعر أقل منه (0.25)	لما تبقى من أيام شهر جانفي (0.25)

- وفقا للمعطيات المتوفرة فإن سعر السهم x سوف يتجه إلى الارتفاع لأن الطلب عليه الممثل بأوامر الشراء أكبر من العرض منه وهي أوامر البيع. (1)

- صفقات الشراء هي أوامر الشراء لما يتم تنفيذها. (1)

- يمكن للوسطاء الماليين المساهمة في تخفيض تكاليف الصفقات في بورصة الأوراق المالية عن طريق تجميع العديد من الأوامر وتنفيذها في آن واحد، بدلا من تنفيذ كل صفقة منفردة. (1)

التمرين الثالث(4): أجب بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ حال وجوده:

- 1- تلعب سندات الخزينة العامة دورا هاما في تنشيط بورصة الجزائر: صحيح (1)
- 2- المشتقات المالية أدوات مالية هامة لرفع الأموال من السوق للشركات الباحثة عن التمويل: خطأ (0.5)
- المشتقات المالية أدوات مالية للتحوط والمراجحة والمضاربة، أما التمويل فيمكن للشركات الحصول عليها بطرق أخرى من السوق النقدي أو عن طريق إصدار أوراق مالية كالأسهم والسندات. (0.5)
- 3- تتبع بورصة الجزائر آلية التسعير المستمر للأسهم المدرجة فيها: خطأ (0.5)
- بورصة الجزائر تتميز بقلة الأسهم المدرجة فيها وقلة التداول عليها ولهذا فهي تتبع أسلوب التسعير الثابت في الجلسات التي يتم عقدها في بعض أيام الأسبوع. (0.5)
- 4- القيمة السوقية للورقة المالية تقترب من القيمة العادلة لها ولا يمكن أن تكون أكبر منها: خطأ (0.5)
- القيمة السوقية للورقة المالية قد تكون أكبر أو أصغر أو مساوية للقيمة العادلة لأنها تحدد وفقا لقوى العرض والطلب على الورقة المالية في بورصة الأوراق المالية. (0.5)